ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الإتصالات بالجزائر – دراسة تطبيقية خلال الفترة – (2009-2016)

The Earnings Management Practices in Algerian Telecommunications Sector Applied Study during the period (2009-2016)

عبد الغني بن عمارة [1،*]، مسعود كسكس [2]، محمد زرقون [3]

[1] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

[2] جامعة غرداية (الجزائر)

[3] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/12/10 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2018/12/12 ؛ **تاريخ القبول** :2018/12/25

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وقياسها في البيئة الجزائرية وهذا من خلال محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في أكبر أربع شركات بقطاع الإتصالات بالجزائر وهي (إتصالات الجزائر ، موبيليس ، أوراسكوم تلكوم (جيزي) ، أوريدو الجزائر) في الفترة الممتدة بين 2009 إلى 2016 وتحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا على نموذج من نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام نموذج كوثاري (Kothari, Leone & Wasley 2005) حيث إعتمدنا هذا النموذج في دراستنا لكونه من بين أفضل النماذج المعتمدة على المستحقات لقياس ممارسات إدارة الأرباح ،محاولة منا الكشف على هذه الظاهرة في قطاع حيوي لم يسبق قياس هذه الممارسات فيه من قبل وفي ظل النظام المحاسبي المالي حيث توصلت الدراسة الى أن شركات العينة لا تمارس إدارة الأرباح خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، كذلك عدم وجود دوافع للمسيرين لممارسة إدارة الأرباح في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاح: إدارة أرباح ؛ مستحقات إختيارية ؛ محاسبة إبداعية ؛ تلاعبات محاسبية ؛ نظام محاسبي مالي.

تصنيف JEL :M41.

Abstract: This study aimed to reveal and measure the earnings management practices in the Algerian environment, and this by tried to measuring earnings management practices in the four biggest firms of the telecommunications sector in Algeria (Algérie Télécom، Mobilis، Orascom Telecom Djeezy، ooredoo Algeria) between 2009 and 2016. To realise this objective we have adopted a model of measurement of earnings management practices (Kothari، Leone & Wasley2005). We have adopted this model in our study as one of the best models of accruals to measure earnings management practices، trying to detect this phenomenon in a dynamic sector where these ، practices have never been measured in this sector، under the financial accounting system، where the study found that the sample firms do not exercise earnings management، especially after applying the financial accounting system, there is also no motivation for managers to exercise earnings management in the Algerian economic environment.

Keywords: Earnings Management ; Discretionary Accruals ; Creative Accounting ; Accounting Manipulations ; SCF.

Jel Classification Codes : M41.

* Corresponding author, e-mail: essendes@gmail.com

I- تمهيد :

إن المنظمة من خلال مفهومها الحديث تتكون من مجموعة من الأنظمة المعلوماتية المتكاملة والتي من بينها نظام المعلومات المحاسبي بحيث يعتبر من أهم الأنظمة داخلها لذلك يحضى بقدر كبير من الأهمية خاصة مخرجاته (القوائم المالية وبعض الإفصاحات الأخرى) التي يجب أن تكون ذات مصداقية وشفافية كبيرة لمساعدة الإدارة والملاك على إتخاذ القرارات، وهذا ما ركزت عليه وجاءت به معايير المحاسبة الدولية (IAS) خاصة بعد إعادة هيكلتها في سنة 2001 وأصبح كل همها هو القوائم والتقارير المالية ،محاولة منها لتسريع هذه المخرجات نظرا للتطور الكبير الذي شهدته الأسواق وفرض منطقها في حتمية إتخاذ القرارات بأقصى سرعة ممكنة والتي جاءت على حساب الممارسات المحاسبية بحيث أصبحت تتصف بالمرونة الكبيرة في الكثير من السياسات والممارسات وإستخدم بعضها التقديرات الشخصية.

هذه المرونة أدت إلى ظهور ممارسات مشينة وغير أخلاقية في إظهار هاته المخرجات بالشفافية المطلوبة بحيث يقوم بعض المحاسبين المتمرسين بإيعاز من المسيرين بإستغلال هذه المرونة من أجل خفض أو رفع أرباح المنظمة لدوافع مختلفة وهذا بما أصبح يصطلح عليه بإدارة الارباح أوالمكاسب (Earnings management) التي ظهرت بقوة في الأونة الأخيرة وكانت السبب في إنهيار كبريات الشركات العالمية مثل (إنرون و وورلد كوم في الولايات المتحدة الأمريكية) لذلك أصبحت تؤرق المالكين والمسيرين على حد سواء ، وهذا ما ينطبق على البيئة الجزائرية بعد التغيرات الجذرية التي مست الممارسات المحاسبية بظهور وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي أضفى الصفة الدولية على الممارسات المحاسبية الجزائرية بإعتماده على المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

وعلى الرغم من عدم وجود سوق نشطة بالجزائربإعتبارها من بين أهم أسباب ظهور ظاهرة إدارة الأرباح وكذلك النقص المسجل في التحكم والتمرس بأبجديات النظام المحاسبي المالي (SCF) نظرا لحداثته إلا أن إمكانية ظهور هذه الممارسات واردة وهذا يرجع أساسا إلى الدوافع والمسببات التي تؤدي إلى تلك الممارسات، لذلك إرتأينا أن نقيس وندرس هذه الظاهرة في قطاع الإتصالات لتكملة ما قام به باحثين سابقين في دراساتهم للظاهرة في قطاعات أخرى لا تقل أهمية على القطاع الذي نحن بصدد دراسته وهذا من أجل الوصول إلى التكامل والإحاطة الكلية بكل أسباب هذه الظاهرة في البيئة الجزائرية نظرا للإختلافات الكبيرة والجوهرية بين القطاعات المدروسة.

I – 1 إشكالية الدراسة : بناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

ما مدى ممارسة شركات الإتصال بالجزائر لإدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الإشكاليات الفرعية للموضوع على النحو التالي:

- ما المقصود بممارسات إدارة الأرباح وكيف يتم الكشف عنها؟
- هل تمارس شركات قطاع الإتصالات في الجزائر إدارة الأرباح في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي؟
- هل لتطور الممارسات المحاسبية و زيادة التحكم بها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ؟

I – 2 فرضيات البحث: من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية التي نسعى لإختبارها من خلال البحث:

- **الفرضية الأولى** : لا تمارس شركات قطاع الإتصالات في الجزائر إدارة الأرباح.
- **الفرضية الثانية** : نعم تمارس شركات قطاع الإتصالات في الجزائر إدارة الأرباح.
- **الفرضية الثالثة** : التمرس والتحكم في السياسات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى إمكانية جنوح الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح.

I – 3 أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في العديد من الجوانب ،أولها حداثة هذا النوع من الدراسات في البيئة الجزائرية إضافة إلى عدم وجود دراسات سابقة قامت بقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر نظرا لأهميته المعتبرة في الإقتصاد الجزائري خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 ، و التغييرات الجذرية التي طرأت على الممارسات المحاسبية في الجزائر المستمدة أغلبها من المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى المرونة الكبيرة التي تتصف بها والتي بدورها تعتبر من أكبر المداخل لممارسة إدارة الأرباح.

I – 4 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر وما مدى تواجد هذا النوع من الممارسات في البيئة الإقتصادية الجزائرية نظرا لإستفحال هذه الظاهرة وخطورتها على الشركات والإقتصاديات بصفة عامة بالإضافة إلى محاولة حصر مختلف المنافذ التي ينتهجها المحاسبين في ممارسة إدارة الأرباح للحد من هذه الممارسات غير الأخلاقية التي أفرزها إنفصال الإدارة على الملاك (نظرية الوكالة) والذي أدى بدوره إلى ظهور سلوكات إنتهازية من طرف الإدارة بتواطؤ من المراجعين الخارجيين الذين يعلقون عليهم الملاك كل آمالهم .

I – 5 الدراسات السابقة:

- **دراسة (بوسنة حمزة ، 2018) بعنوان: " العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة"، "[1].**

هدفت هذه الدارسة إلى محاولة الكشف عن جودة أرباح المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة ضمن مؤشر (CAC All-Tradable) خلال الفترة 2005-2014، لمعرفة العوامل المؤثرة فيها ، ولقد حصرت الدراسة العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في: (خصائص مجلس الإدارة، خصائص لجنة التدقيق ،عوامل التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة). من خلال ذلك تم فحص جودة الأرباح المحاسبية عن طريق حساب القيمة المطلقة ، للمستحقات الاختيارية المقاسة بتطبيق نموذج (Kothari et al. 2005) ونماذج البيانات الطولية.

لتتوصل الدارسة إلى أن استقلالية لجنة التعيينات وارتباط المؤسسة بمكاتب التدقيق كبيرة الحجم، تعتبر من العوامل التي ترفع من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، كما توصلت الدارسة إلى أن عدد إجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التعويضات، التخصص القطاعي للمدقق، وأتعاب الخدمات غير التدقيقية تعتبر من العوامل التي تخفض من جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، من جهة أخرى لم تتوصل الدارسة إلى وجود أي تأثير معنوي لباقي متغيرات الدارسة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

- **دراسة (محمد جاسم محمد ، 2016)، بعنوان: " أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at 2005 على قيمة الشركة – تحليل حالة مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009 ولغاية 2013)"[2].**

لقد ذهبت هذه الدراسة إلى بيان أثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج (Kothari et al. 2005) على قيمة الشركة، بحيث إنطلقت بعد طرح الإشكالية من وضع فرضيتين للتحقق من صحتهما، الأولى أنه لا توجد علاقة إرتباط بين مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذجKothari et al.2005 وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، والثانية مفادها أنه لا توجد علاقة أثر بين مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج Kothari et al. 2005 وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة، ويهمنا في هذه الدراسة أكثر شيء النموذج الذي إستعمله في قياس ممارسات إدارة الأرباح .

حيث إستطاعت الدراسة الوصول إلى أنه لا توجد علاقة إرتباط ولا علاقة أثر بين مكونات إدارة الأرباح وفق نموذج Kothari et al. 2005 وأسعار الأسهم ممثلة لقيمة الشركة. بحيث أوصى صاحب الدراسة إلى أن على المهتمين بالجوانب المالية وتقييم الإستثمارات أخذ بعين الإعتبار هذه العلاقة وتضمين هذه النماذج متغيرات أخرى مثل مقسوم الأرباح والعوائد الأخرى ذات الجانب المالي.

- **دراسة (Shiguang Ma, & Fei Guo.2015)، بعنوان: " Ownership Characteristics and Earnings Management in China "[3].**

حسب الدراسة أن الشركات الصينية تتميز بملكية متعددة وتركيز ملكية مرتفع لهذا ستتطرق هذه الدراسة إلى تحديد خصائص الملكية في سلوكيات إدارة الأرباح للشركات المحلية المدرجة في الصين ، حيث أشارت النتائج إلى أن ممارسات إدارة الأرباح يتم تحديدها من خلال دوافع مختلف أنواع الملكية وعلى وجه الخصوص عندما تكون الهيئة الحكومية هي المالك الأكبر تكون هذه الشركات أقل إحتمالا للقيام بممارسات إدارة الأرباح على الرغم من إرتباط نسبة ملكية الدولة بشكل إيجابي مع إدارة الأرباح ، كذلك إن الملكية القابلة للتداول والملكية الخاصة المركزة بشكل خاص تقلل من ممارسات إدارة الأرباح في حين أن تركيز الملكية الكلي يعزز ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة (Sarra Elleuch Hamza, 2012) بعنوان: **" Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens "**[4].

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشركات التونسية إلى إدارة أرباحها ودراسة الممارسات المختلفة المستخدمة لهذا الغرض، بعد القيام بسلسلة من اللقاءات والحوارات مع مجموعة من المسؤولين لدى مجموعة من الشركات، خلصت الدراسة إلى أن الشركات غير المدرجة تدير أرباحها من أجل تدنية الضرائب، أما الشركات المدرجة تدير أرباحها من أجل تجنب الخسائر وصقل أرباحها. البنوك التي تعتبر الممول الرئيسي للإقتصاد التونسي، تبحث لعرض نتائج في القمة، للقيام بذلك في تلجأ ليس فقط إلى التلاعب بالمستحقات بل تذهب إلى التلاعبات الحقيقية، ضف إلى ذلك أن فروع الشركات المتعددة الجنسيات الأقل لجوء إلى هذه الممارسات.

I – 6 الإطار النظري للدراسة : ضمن هذا الإطار سنتطرق إلى المفاهيم النظرية لإدارة الأرباح ، على ضوء النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية.

1. مفهوم إدارة الأرباح (Definition of Earnings Management)

صيغت العديد من المفاهيم والتعاريف لإدارة الأرباح من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين ومن ضمن هذه المفاهيم والتعاريف نذكر ما يلي :

- عرفها شيبر (Schipper،1989) بأنها " تدخل هادف أومتعمد في عملية إعداد التقارير المالية والإبلاغ عنها بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة "[5]
- كما ذكر هايلي ووالن (Healy & Wahlen،1999) أنها تعني " قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أوالتأثير على النتائج التعاقدية ، وهذا بإستعمالهم لأحكام شخصية في إعداد القوائم والتقارير المالية بغية تضليل أصحاب المصلحة.[6]
- وقد أشار وليام بارفات (William Parfet 2000) إلى أن "إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية والتمادي فيها إلى حد غير معقول"[7]
- نذكر كذلك تعريف (عباس حميد وحكيم حمود 2015) حيث يقولان أنها " مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة الشركة، والتي تتم من خلال إستغلال المرونة في المعايير المحاسبية عن طريق التلاعب بالمستحقات أوالأنشطة الحقيقية للشركة، أوعن طريق الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تطبيق ممارسات لا تمتثل لها، وذلك بهدف تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الخاصة لها بغض النظر عن مشروعيتها أوطبيعة أثرها على نشاط الشركة"[8]

من خلال كل التعاريف السابقة نستطيع القول أن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات محاسبية قانونية وغير قانونية تستغل فيها البيئة المحاسبية المرنة والخصبة إضافة إلى تمرس المحاسبين في التلاعب بالممارسات المحاسبية من اجل تحقيق اهداف معدة مسبقا ، تؤدي إلى التحريف في التقارير المالية إما برفع أوخفض الأرباح من أجل تضليل مستخدميها.

2. طبيعة إدارة الأرباح (Nature of Earnings Management)

أصبحت العديد من الشركات تمارس إدارة الأرباح بكل أنواعها بالرغم من أنه هناك من يؤيد هذه الممارسات كونها لا تعد خرقا للقانون بحيث يذهبون إلى القول أنه لما لا نعظم أرباحنا عن طريق إستعمال الخيارات المحاسبية المتاحة التي تحقق لنا ذلك، بالمقابل هناك من يقول أن ممارسات الإدارة لإدارة أرباحها تعد من التصرفات الإنتهازية غيرالأخلاقية لتضليل مستخدمي التقارير المالية، إن هذه التصرفات تؤدي إلى إخفاء للحالة الحقيقية للشركة على المدى القصير والذي يؤدي إلى تأثير سلبي على المدى الطويل وظهور عديد المشاكل جراء تلك التصرفات نذكر من بينها :

- **إنتهاك السلوك الأخلاقي:** حيث نجد أن على الرغم من إستعمال الشركات الخيارات المحاسبية بصفة قانونية وتبعا للمعايير المحاسبية في إدارة أرباحها وللتحكم بمستويات الدخل، إلا أن هذه التصرفات تميل لإعتبارها لاأخلاقية نظرا لإنتهازيتها وعدم براءتها ؛
- **إنتهاك المعايير المحاسبية :** إن إدارة الشركات بدلا من إستغلالها للمبادئ والمعايير المحاسبية لصالح الشركة، نجد أنها تستغل تلك المبادئ لتحقيق دوافعها الذاتية عن طريق تغيير الأداء الحقيقي للشركة؛[9]
- **إنخفاض قيمة الشركة :** يذهب الكثير من المسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم من أجل الرفع من قيمة الشركة هذا وإن حدث في المدى القصير فإنه لن يصمد طويلا لأنه مبني على تقارير وهمية غير صحيحة مما يساهم في إنهيار الشركة الكامل بعد ذلك ؛

- **إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية** : وتكون بقيام المسؤولين على الإدارة التشغيلية بإخفاء المشاكل التشغيلية عن الإدارة المركزية نظرا للعديد من الدوافع كالترقيات وتجنب الإنتقادات على الأداء، مما يؤدي بالإدارة إلى عدم تصحيح الأخطاء والمشكلات وتفاقمها ليصعب حلها فيما بعد؛

مما سبق تتضح لنا طبيعة إدارة الأرباح والتي نرجح كونها تصرف غير أخلاقي نظرا لكون مساوءه ومشاكله أكثر من محاسنه وفوائده، التي تكون لحظية ذات مدى قصير لتظهر فيها العديد من المشاكل والتدهورات التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الإنهيارات الكبيرة والأزمات العالمية، كما حدث في الفضائح المالية لسنة 2001 فضيحة شركة إنرون وشركة ووردكوم.

3. أساليب ممارسات إدارة الأرباح.

بإعتبار أن ممارسات إدارة الأرباح هي سلوكات غير أخلاقية فإن أساليبها وطرقها تتعدد حسب الغايات والأهداف المسطرة للوصول إليها، بالرغم من أن أغلبهم يستخدمون المرونة الكبيرة للمبادئ المحاسبية والتي تبعد عليهم الشكوك وبإعتمادها على مبادئ قانونية وشرعية إلا إن الإدارة تستغل هذه المبادئ لإدارة أرباحها، وبناءا على ذلك يتحدد الأسلوب المتبع في ذلك، ومن تلك الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح نذكر التالي:

- **إدارة المستحقات (إستخدام أساس الإستحقاق)** : يقصد بإدارة المستحقات تغيير إحتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصاريف المستحقة، مثل تغيير العمر الإفتراضي للأصول أوإحتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصاريف التي تظهر في فترة مالية معينة. بإعتبار أن المستحقات أساسها تقديرات وأحكام شخصية والتي من الصعب التدقيق فيها والتحقق منها حتى وقوعها الفعلي وتحققها النهائي، فإنها أصبحت من بين المداخل الأساسية وأكثر الاساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، لتحقيق مستويات معينة من الربح أوالخسارة ؛ [10]
- **التلاعب بالسياسات المحاسبية** : السياسات المحاسبية هي مجموع الإجراءات والطرق التي تتبناها الإدارة من أجل إصدار معلومات مالية صحيحة وذات مصداقية وكذلك تعتبر المنظم الأساس لحركة المعلومات المحاسبية داخل الشركة، من بين مميزات السياسات المحاسبية أنها متعددة وتعددها جاء من أجل ملاءمة الجميع بحيث أن لك الإختيار في تبني السياسة التي تريدها لكن بشرط أن تتسم بالثبات، فلقد جاء في المعايير الدولية أنه لك الحرية في إختيار السياسة المحاسبية التي تريد لكن يجب أن تكون ثابتة التطبيق،لأن عدم الثبات على سياسة معينة والقفز من طريقة لأخرى له تأثير حالي وتراكمي على القوائم المالية بالتالي يؤثر على المركز المالي للشركة، لذلك تجد بعض المسيرين يتلاعبون بالسياسات المحاسبية بتغيير بعضها من أجل إدارة أرباحهم، كتغيير طرق المخزون أوطرق الإهتلاك كذلك التلاعب بتحديد القيمة العادلة للتثبيتات، والتلاعب كذلك بعمليات إعادة التقييم ؛
- **التلاعب في التقديرات المحاسبية** : بتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أوالأحداث المستقبلية، وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وآثارها على الكشوفات المالية، فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي، وعادة ما تتغير التقديرات المحاسبية مع وقوع أحداث جديدة أوإكتساب المزيد من الخبرة أوالحصول على معلومات إضافية، ومن الأمثلة على ذلك، الديون المعدومة، العمر الإنتاجي لإندثار الموجودات، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والضمانات، وغيرها.

4. ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

لم يشر النظام المحاسبي المالي (SCF) لموضوع إدارة الأرباح لا من بعيد ولا من قريب ولكن اللافت للنظر أنه يتسم بمرونة كبيرة مقارنة مع ما كان عليه النظام القديم المخطط الوطني المحاسبي (PCN) هذا راجع لكونه مستمد من المعايير الدولية والتي جعلته يأتي بالعديد من التغييرات والممارسات المحاسبية الجديدة التي لم تكن من قبل ، حيث أصبحت تشكل محاسبة الإلتزام أوالتعاهد، أوما يسمى بالمحاسبة على أساس الإستحقاق أحد دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب ما أشارت إليه المادة (رقم 2) من المرسوم التنفيذي(8-156) بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون (07 -11) وعلى عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي إعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، في حين أقر النظام المحاسبي المالي بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية، والإعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض عناصر التقارير المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، ومن بين هذه الحالات التي نختصرها في النقاط التالية:[11]

- **تقييم الأصول طويلة الأجل:** يتم الإعتماد في القياس وفق النظام المحاسبي المالي، بالإستناد إلى التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، قيمة الإنجاز والقيمة النفعية ؛
- **طرق الإهتلاك:** يتم إحتساب أقساط الإهتلاك وفق إما الإهتلاك الخطي، على أساس وحدات الإنتاج، الإهتلاك المتناقص أوالإهتلاك المتزايد ؛

- **طرق تقييم المخزونات:** تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، أما عند خروجها من المخازن بإستخدام طريقة الداخل أولا الصادر (FIFO) أولا أوالتكلفة الوسطية المرجحة ؛
- **تكاليف الإقتراض:** تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية مرتبطة بها، أوتدمج في تكلفة بناء أوإنتاج أصل يتطلب مدة طويلة (أكثر من سنة مالية)، طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة المرخص بها ؛
- **التقديرات الشخصية:** نجد أن النظام المحاسبي المالي فتح المجال للعديد من التقديرات الشخصية للإدارة والتي تؤدي إلى التلاعب بالأرباح وتوجيهها بما يحقق مصالح الإدارة والتي نذكر منها: تقدير العمر الإفتراضي للتثبيتات، تقدير القيمة المتبقية، تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم.

5. نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح:

يعتمد الكثير من الباحثين في قياس ممارسات إدارة الأرباح على قياس المستحقات الاختيارية للشركة، وبما انه من الصعب التفرقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، فقد قدمت عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية لحساب المستحقات الغير الاختيارية من اجل تحديد وقياس المستحقات الاختيارية أي تقديرات الشركة، واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية، أما أعقدها فهوالذي يفصل بينهما، ويمكن استعراض ابرز هذه النماذج كما يلي:

أ – **نموذج جونز (Jones 1991)** : طرح هذا النموذج للتخفيف من حدة الفرضية التي جاءت بها النماذج السابقة والتي مفادها أن المستحقات غير الإختيارية تعتبر ثابتة، حيث جاء هذا النموذج بفرص متغيرين هما الأصول الصافية التي تمثل الملكية الكلية للشركة والمتغير الثاني هورقم الأعمال أوالإيرادات، حيث أن إدخال هذين المتغيرين يجعلنا نأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تحصل للمستحقات الكلية المرتبطة بالتطور الإقتصادي للشركة، وبالتالي فإن نموذج "Jonse 1991 " يكون كما يلي :

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta1\ (1/ A_{i,t-1}) + \beta2\ (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta3\ (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

NDA i,t : المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t) .

A i,t-1 : مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1) .

Δ REV i,t: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1) .

PPEi,t ، : القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t) .

β1 ، β2 ، β3 : معالم النموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقا من المعادلة التالية :

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta1\ (1/ A_{i,t-1}) + \beta2\ (\Delta REVi,t / Ai,t-1) + \beta3\ (PPEi,t / Ai,t-1) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

TAC i,t :، t المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t) .

هذا النموذج لم يخلوبدوره من الانتقادات، فأهم انتقاد وجه إليه كان وقوفه عند فرضية أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين انه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف، وهذا الانتقاد اكتشفه" Jones" نفسه.

ب – نموذج جونزالمعدل (Jones Modifed 1995) : لتفادي القصور الذي ظهر في النموذج السابق جونز (Jones 1991) قام (Dechow & al،1995) بتعديله مستخدمين في ذلك المستحقات الإختيارية لقياس إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الإعتبار التغير الحاصل في حساب الزبائن. لقد أعتبر هذا النموذج أحد من بين أقوى النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث وجد الباحث (Subramamyam،1996) أن المستحقات الإختيارية تعتبر لدى المسعرين في الأسواق المالية أقل موثوقية من المستحقات غير الإختيارية بحيث أنها أكثر عرضة للتلاعبات من طرف المسيرين وبالتالي نستطيع القول أنها مقياس جيد لممارسات إدارة الأرباح وعليه فإن نموذج جونز المعدل يقدم كما يلي :

$$NDAi,t/ Ai,t-1 = \beta1\ (1/ Ai,t-1) + \beta2\ [(\Delta REVi,t - \Delta RECi,t)/ A\ i,t-1] + \beta3\ (PPEit/ A\ i,t-1) + e\ i,t$$

بحيث :

t،NDAi : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

t-1،Ai : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t- 1).

t،ΔREVi : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

t،ΔRECi : التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

t،PPEi : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ei,t : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

β4، β3، β2،β1 : معاملات الانحدار.

وحسب النموذج فإنه علينا المرور على أربع مراحل للوصول لقياس المستحقات الإختيارية التي من خلالها نقرر ما مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح وهي كالتالي :

– **أولا** : قياس المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها عن طريق العلاقة بينها وبين الدخل الصافي والتدفق النقدي التشغيلي ويسمى منهج التدفقات النقدية أوعن طريق حسابها بالإستعانة بقائمة الميزانية العامة ويسمى بمنهج الميزانية العامة؛

– **ثانيا** : تقديرمعالم النموذج إعتمادا على معادلة الإنحدار المتعدد الخاص به من أجل تقدير المستحقات غير الإختيارية من خلالها؛

– **ثالثا** : تحديد المستحقات غير الإختيارية لكل شركة من شركات العينة المدروسة وخلال كل سنة؛

– **رابعا** : إنطلاقا من كون مجموع المستحقات غير الإختيارية والمستحقات الإختيارية يساوي المستحقات الكلية ، نستطيع حساب المستحقات الإختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية بالتالي نقرر ما مدى ممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح.

وأهم انتقاد وجهه لهذا النموذج هواعتباره أن كل تغير في رقم الأعمال على الحساب هونتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقدا، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج جونز (Jones 1991) سيطرح هنا أيضا، وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الغير الاختيارية، كما لاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائما، فهذا التعديل لا يتكيف إلا والفترات أين توجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغير في حساب الزبائن في نفس السياق.[12]

د نموذج كوثاري (Leone & Wasley،Kothari ، 2005) : وسمي كذلك بنموذج المستحقات الإختيارية المعدلة بالأداء نظرا لكونه يربط المستحقات بأداء الشركة، أدخل عنصر جديد للمعادلة وهوالعائد على الأصول (Revenu On Actifs – ROA) بحيث يقولوا أصحاب النموذج أن العائد على الأصول له تأثير على قياس المستحقات، لذلك فقد أضافوا قيمة العائد على الأصول (ROA) إلى معادلة الإنحدار للنماذج السابقة فأصبحت كما يلي :

$$NDAi‹t/ Ai‹t-1 = \beta1 (1/ Ai‹t-1) + \beta2 [(\Delta REVi‹t - \Delta RECi‹t)/ Ai‹t-1] + \beta3 (PPEi‹t/ Ai‹t-1) + \beta4 ROAi‹t + \varepsilon i‹t$$

حيث :

NDAC i,t : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DAC i,t : المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC i,t : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t 1 –).

Δ REV i,t : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

ΔREC i,t : التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

PPE i,t : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ROA i,t : معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة(t).

ei,t : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

β0 : المعامل الثابت لمعادلة الإنحدار و β1، β2، β3، β4 : معاملات الانحدار.

يعتبر هذا النموذج من بين أهم النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح نظرا لكونه نسخة مطورة للنموذجين السابقين، بحيث أدخل عليها عنصر جديد وهوالعائد على الأصول والذي له إرتباط قوي جدا بينه وبين المستحقات لذلك يعتبر هذا النموذج من بين أنجع وأدق النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

II – الطريقة والأدوات :

يهدف هذا الجزء الى إبراز طريقة وخطوات قياس ممارسات إدارة الأرباح و كيفية تطبيق البرنامج الإحصائي " SPSS" لتقدير المستحقات غير الإختيارية حسب النموذج المطبق وهو" Kothari & al.، 2005 " وبالتالي حساب المستحقات الإختيارية والتي من خلالها يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح هذا كله بالإعتماد على القوائم المالية لشركات قطاع الإتصالات الكبرى بالجزائر.

II – 1 مجتمع وعينة الدراسة.

مجتمع الدراسة يتمثل في كل شركات قطاع الإتصالات بالجزائر والذي يعتبر من أهم القطاعات في الإقتصاد الجزائري وهذا للفترة الممتدة بين 2009 و2016 وأخذنا منه كعينة الشركات الأربعة الكبرى للإتصالات وهي " إتصالات الجزائر وموبيليس وأوراسكوم تلكوم (جيزي) وأوريدوالجزائر " وهذا نظرا لتوافر فيها كل الشروط المطلوبة وهي كالتالي :

- تنتمي إلى نفس القطاع والذي هوقطاع الإتصالات وتقدم نفس الخدمات ؛
- تتوافر لها كل البيانات المتعلقة بفترة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالنموذج المستعمل في الدراسة ؛
- كلها تطبق النظام المحاسبي المالي الجزائري منذ بداية تطبيقه سنة 2010 ؛
- كلها لديها بيانات لسنة 2009 محولة إلى النظام المحاسبي المالي وهي السنة التي تسبق سنة التطبيق الفعلي للنظام؛

II – 2 الطريقة والإجراءات المتبعة

تعتبر المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) من أنجع الطرق والمداخل التي اعتمدت عليها أغلب النماذج لقياس ممارسات إدارة الأرباح بحيث يعتبران النموذجين (Jones،1991) و(Jones،1995) المعدل، من بين أهم النماذج وأن معظم الدراسات التي تطرقت لممارسات إدارة الأرباح استخدمت أحد هذين النموذجين وكذلك هناك نموذج آخر لا يقل أهمية على النموذجين الأولين فهونسخة مطورة لهما، إنه نموذج (Kothari & al.،2005) هذا النموذج عبارة عن نموذج (Jones،1995) المعدل مصحَّحًا بمعدل العائد على الأصول (ROA) ،هذا الأخير يعتبر من أحدث وأدق النماذج في تقدير المستحقات الإختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح لذلك إخترنا الإعتماد في دراستنا على نموذج (Kothari & al.،2005) لقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر، ويكون ذلك بحساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير إختيارية ثم حساب المستحقات الاختيارية وفق المعادلتين (1) و(2) :

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} + e_{it} \quad (01)$$

$$DAC\ i,t = TAC\ i,t - NDAC\ i,t \quad (02)$$

حيـــث :

NDAC i,t : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DAC i,t : المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC i,t : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t – 1).

Δ REV i,t : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

ΔREC i,t : التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

PPE i,t : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ROA i,t : معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة(t).

ei,t : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

$\beta 0$: المعامل الثابت لمعادلة الإنحدار و $\beta 1$ ،$\beta 2$ ،$\beta 3$ ،$\beta 4$: معاملات الانحدار.

وإنطلاقا من النموذج أعلاه فإن قياس ممارسات إدارة الأرباح يكون وفق الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛

إن المستحقات الكلية تمثل ذلك الجزء غير النقدي الذي يدخل في تكوين الأرباح المحاسبية إضافة إلى أرباح على شكل تدفقات نقدية والتي تعتبر أكثر جودة من المستحقات التي تنشأ من التباين الحاصل بين الإعتراف بالحدث الإقتصادي والتدفق النقدي التابع له بحيث تعبر عن المصاريف التي لا زالت لم تدفع والإيرادات التي لم تحصل بعد نضف إلى ذلك النواتج والمصاريف غير النقدية ، مما سبق نستطيع القول أن المستحقات الكلية تنتج عن الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية أي أن :

المستحقات الكلية = النتيجة الصافية – التدفقات النقدية التشغيلية

كذلك :

المستحقات الكلية = المستحقات غير الإختيارية + المستحقات الإختيارية

إذا نستطيع القول أن **النتيجة الصافية = المستحقات الكلية + التدفقات النقدية التشغيلية**

$$REit = CFit + TACit \qquad (03)$$

إستنادا إلى المقاربة الناشئة بين جدول تدفقات الخزينة وحسابات النتائج نستخلص مايلي :

النتيجة الصافية = القدرة على التمويل الذاتي + (نواتج غير النقدية – مخصصات الدورة)

أي أن :

$$REi,t = CAFi,t + (PRCi,t - DOTi,t) \qquad (04)$$

$$REi,t = CAFi,t - \Delta BFRexp + (\Delta BFRexp + PRCi,t - DOTi,t) \qquad (05)$$

$$REi,t = CFi,t + (\Delta BFRexp + PRCi,t - DOTi,t) \qquad (06)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (03) و(06) نجد أن :

المستحقات الكلية = التغير في إحتياج رأس المال العامل التشغيلي + النواتج غير النقدية – مخصصات الدورة

$$TACit = \Delta BFRexp + PRCit - DOTit \qquad (07)$$

حيث :

RE i,t : النتيجة الصافية للشركة (i) خلال الفترة (t).

CF i,t : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

CAF i,t : القدرة على التمويل الذاتي للشركة (i) خلال الفترة (t).

PRC i,t : النواتج غير النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DOT i,t : مخصصات الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t).

Δ BFRexp : التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

انطلاقا من المعادلة رقم (07)، والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة ولكل شركة على حدى بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي (BFRexp) ثم التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي لكل شركة بين كل سنتين (t) و(t – 1) من فترة الدراسة ثم إستخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة وكل شركة على حدى لنحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية .

الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛

تتكون المستحقات الكلية أوتنقسم إلى نوعين من المستحقات:

1 –**مستحقات غير إختيارية :** وهي مستحقات تنشأ خلال الدورة من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية الناتجة عن الأحداث الإعتيادية والمعاملات التي تقوم بها الشركة.

2 -**مستحقات إختيارية :** وهي مستحقات تتكون من عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون ، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية ، وذلك من أجل التحكم في الأرباح .

بعد حساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية علينا تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج السابق الموضح في المعادلة (01) وهي : β1،β2، β3، β4 ؛ بحيث يتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع شركات العينة وكل سنوات فترة الدراسة (2009-2016) وإدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة وبالتالي تقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويضها في المعادلة رقم (8) التي تكتب على الشكل التالي:

$$NDACit/ Ait-1 = \beta1 (1/ Ait-1) + \beta2 [(\Delta REVit - \Delta RECit)/ Ait-1] + \beta3 (PPEit/ Ait-1) + \beta4 ROA it \quad (08)$$

حيـــث :

NDAC i,t : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t – 1).

Δ REV i,t : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

Δ REC i,t : التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

PPE i,t : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ROA i,t : معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة(t) ويحسب كما يلي[الربح الصافي / متوسط (أصول أول الفترة +أصول آخر الفترة)].

β1،β2، β3، β4 : معاملات الانحدار.

الخطوة الثالثة : حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ؛

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الإختيارية نستطيع حساب المستحقات الإختيارية وذلك من خلال المعادلة رقم (02) :

$$DACit = TACit - NDACit \quad (02)$$

بتعويضهما حسب كل شركة ولكل سنة لنحصل مباشرة على المستحقات الإختيارية والتي تعتبر كمؤشر لقياس ما مدى ممارسة كل شركة من العينة لإدارة الأرباح.

الخطوة الرابعة : تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.

بعد الحصول على قيم المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) لكل شركة ولكل سنة بأخذها كمؤشر للحكم على ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح ويتأتى ذلك بحساب المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية لكل شركة على حدى ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح ، بالتالي نكون قد حصلنا على النتيجة النهائية ونكون قد قسنا ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر .

1. قياس ممارسات إدارة الأرباح

سنتطرق في هذا الجزء لقياس ممارسات إدارة الأرباح لشركات العينة المأخوذة من قطاع الإتصالات بالجزائر، وهذا يتأتى بحساب قيم المستحقات الإختيارية من كل سنة لكل شركة بتطبيق الخطوات السابقة الذكر وبعد الوصول والحصول على النتائج نقوم بإختبارفرضيات الدراسة وتقرير ما مدى ممارسة شركات قطاع الإتصالات بالجزائر لإدارة الأرباح.

إنطلاقا من مبدأ المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) في قياس ممارسات إدارة الأرباح وإعتمادا على نموذج (Kothari & al.2005)، وهوالأنسب والأحدث والأدق في تقدير المستحقات الإختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح ، والذي يمر عبر الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛

انطلاقا من المعادلة رقم (07):

$$TACit = \Delta BFRexp + PRCit - DOTit \quad (07)$$

حيث :

TAC i,t : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

PRC i,t : النواتج غير النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DOT i,t : مخصصات الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t).

Δ BFRexp : التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة ولكل شركة على حدى بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي (BFRexp) ثم التغير في احتياجات رأس المال العامل التشغيلي لكل شركة بين كل سنتين (t) و(t – 1) من فترة الدراسة ثم إستخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة وكل شركة على حدى بالتالي نحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية والتي جمعناها والنتيجة المحصل عليها.

الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) ؛

بعد أن قمنا بحساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية وكخطوة ثانية علينا تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج الموضح في المعادلة (01) وهي : β1،β2، β3، β4 ؛ بحيث نقوم بإستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع شركات العينة وكل سنوات فترة الدراسة (2009–2016) حيث تم إدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة والموضحة في الجدولين التاليين.

بالتالي تقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويض المعاملات في المعادلة رقم (8) لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

NDACit/ Ait-1 =(– 15 260 000 000،00) (1/ Ait-1) + (0.042) [(ΔREVit – ΔRECit)/ Ait-1] +
(– 0.022) (PPEit/ Ait-1) + (– 0.842) ROAit

من خلال المعطيات الموجودة وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل بالتفصيل على تقدير للمستحقات غير الإختيارية (NDAC) لكل شركة وكل سنة على حدى والموضحة

الخطوة الثالثة : حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ؛

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الإختيارية نستطيع الآن حساب المستحقات الإختيارية وذلك بتعويض القيم في المعادلة رقم (02) حسب كل شركة ولكل سنة :

DACit = TACit – NDACit (02)

الخطوة الرابعة : تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.

تعتبر المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمؤشر لقياس ممارسة إدارة الأرباح ، بعد الحصول على قيم لكل شركة ولكل سنة ومن أجل تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح نقوم بحساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية لكل شركة على حدى ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر من المتوسط نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح.

III– النتائج ومناقشتها :

في هذا الجزء سوف نقوم بإختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها وتحليلها محاولة منا لحصر أهم دوافع القيام بهذه الممارسات غير الأخلاقية والتي من شأنها ضرب مصداقية القوائم المالية للشركات ظهورها بالشكل المضلل والذي تنجم عليه العديد من الأضرار للشركة قبل أي طرف آخر، إضافة إلى الضرر الذي سوف يلحق بالإقتصاد الوطني نتيجة لهذه التصرفات قمنا بتطبيق كل الخطوات وإتباعها خطوة خطوة لقياس ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة.

III – 1 إختبار الفرضيات

من خلال المعطيات المقدمة من قبل شركات و الاختبارات التي قمنا وفقا نماذج القياس أعطينا فرضية عدم ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح أي الفرضية العدمية المتغير الإفتراضي (0) والفرضية البديلة المتمثلة في ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح المتغير الإفتراضي (1) فكانت نسب الممارسة وعدم الممارسة والتكرارات كما يلي :

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن في سنة 2009 شركات العينة كلها قد مارست إدارة الأرباح أما السنوات الأخرى من سنة 2010 حتى سنة 2016 كان هناك إنعدام لممارسة لإدارة الأرباح لكل شركات العينة إلا في ثلاثة مواضع هم سنة 2010 و2011 بالنسبة

لشركة " أوريدو" وسنة 2015 بالنسبة لشركة " موبيليس" بحيث يظهر تباين كبير في ممارسة إدارة الأرباح وهذا راجع ربما إلى حداثة تطبيق النظام المالي المحاسبي وما يتطلبه من مهارات جديدة في تطبيقه والتي كانت نوعا ما ناقصة في البداية إضافة إلى خصوصية البيئة الجزائرية والتي لا توجد فيها أي حوافز تؤدي بالمسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم.

مما سبق نقول أن فرضية العدم هي الفرضية السائدة بنسبة 78.13 % أي 25 مشاهدة من 32 أما الفرضية البديلة فإنها تمثل ما نسبته 21.87 % أي 7 مشاهدات من 32 لذا تؤدي بنا هذه النتائج إلى القول أن فرضية العدم هي الثابتة والتي تقول أنه لا يوجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة وهي شركات الإتصالات الأربعة الكبرى لقطاع الإتصالات في الجزائر بالرغم من وجود بعض الممارسات العرضية والتي لا تأخذ بعين الإعتبار نظرا لعدم إنتظامها وتكرارها بشكل كبير بالنسبة للسنوات الأخرى أما ما حصل في سنة 2009 فهناك إحتمالين لذلك إما لكون هذا الوضع إستثنائي نظرا للمرحلة الإنتقالية التي تمربها هذه الشركات في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بحيث تعتبر هذه السنة هي السنة السابقة لبداية تطبيق النظام المالي المحاسبي والتي جاء القانون بإلزامية تحويل قوائمها المالية المعدة وفق النظام القديم إلى النظام الجديد هذا التحويل أدى إلى التأثير على القوائم المالية الجديدة والتي إعتمدناها في دراستنا هذه وأظهرت نتائج إيجابية فيما يخص قيمة المستحقات الإختيارية بالتالي إرتفاع مؤشر ممارسات إدارة الأرباح، أوالإحتمال الثاني كون هذه الشركات وفي هذه السنة بالفعل قد مارست إدارة أرباحها ولوأن هذا الوضع تعززه بعض الدرسات السابقة التي وصلت إلى كون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) قد حد من ممارسات إدارة الأرباح مما يعني أن إدارة الأرباح كانت تمارس من طرف الشركات الجزائرية قبل تطبيق النظام المالي المحاسبي (SCF).

للتأكد من فرضية قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح من عدمه أجرينا عليها إختبار ذوالحدين (BINOMIAL TEST) والذي يختبر إمكانية ظهور ظاهرة ما أوعدم ظهورها بإحتمال (نسبة معينة)، في حالتنا المدروسة أجرينا الإختبار لثلاثة حالات مختلفة ففي الحالة الأولى إفترضنا النسبة 50% أي أن الفرضيتين متساويتين في إحتمال الحدوث، وفي الحالة الثانية إحتمال قيام شركات العينة بممارسة إدارة الأرباح بما نسبته 75%، والحالة الثالثة كانت نسبة إحتـــمال حـــدوث 25% وبعد إختبار كل النسب كانت النتائج كما يلي :

من الجدول رقم (04) تظهر لنا نتائج إختبار ذوالحدين (BINOMIAL TEST) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح، وجود فروق إحصائية بين النسبة المفترضة أونسبة إحتمال ظهور ممارسات إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة ونسب الظهور الفعلية في الحالة الأولى والثانية بحيث وجدنا أن مستوى المعنوية في كلتا الحالتين أقل من 0.05 (0.0021 و0.0000 على التوالي) وهوما يعني أن شركات عينة الدراسة لا تمارس إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 أما في الحالة الثالثة وجود مستوى دلالة مرتفع قدر بـــ 0.4324 أي أكبر من 0.05 والذي يؤدينا للقول أنه لا توجد فروق إحصائية بين نسبة إحتمال الظهور ونسبة الظهور الحقيقية فالأولى تساوي 25% والثانية تساوي 22% أي أن إحتمال حدوث ممارسات لإدارة الأرباح لا يتعدى الـــ 25% والذي يعد إحتمال ضعيف جدا بالتالي تعزيز الطرح الذي يقول أن شركات عينة الدراسة لا تمارس إدارة الأرباح.

III – 2 عرض النتائج

أفرزت لنا النتائج على أنه هناك تباين كبير بين عدم ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح وممارستها لها حيث وجدنا أغلب السنوات لم تمارس فيها إدارة الأرباح ، إلا في سنة واحدة وهي سنة 2009 كان الإستثناء حيث أظهرت النتائج أن كل شركات العينة قد مارست إدارة الأرباح وبصفة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى لفترة الدراسة والتي توضح لنا كذلك ثبوت فرضية العدم على أن شركات العينة لا تقوم بإدارة أرباحها، النتيجة التي جاءت متوافقة مع دراسة الأستاذين (الأستاذ الدكتور زرقون محمد والأستاذ عبد النور شنين (2017)) مفادها أن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في حين جاءت مناقضة لدراسة الأستاذة (شاوشي كهينة (2016)) والتي تقول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة ما بعد اعتماده، وهوما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح.

ربما جاءت هذه النتائج متناقضة نظرا لكون العينات ليست نفسها بالتالي يحدث تباين بين نتائج الدراسات ولكن بالمقابل علينا أن ننوه إلى أنه هناك توافق كبير بين كل الدراسات التي أجريت على الشركات النشطة في البيئة الجزائرية سواء الشركات الجزائرية أوالأجنبية بأنها لا تقوم بممارسة إدارة الأرباح إلا بعض الدراسات الشاذة التي تقول خلاف ذلك، مما يدحض نتائج هذه الدراسات وكل هذا راجع لطبيعة البيئة الجزائرية التي تعتبر فيها هذه الممارسات جديدة لا يفقهها الكثير من أهل الإختصاص ولا يعرفها فما بالك يمارسها، حتى ولوظهرت تكون عن غير قصد وهذا كله راجع لعدة أسباب أهمها:

- عدم وجود أي دوافع في البيئة الجزائرية تؤدي بالمحاسبين أوالمسيرين إلى إدارة أرباح الشركات؛

- كذلك نقص الوعي المحاسبي لدا المسيرين حيث تجد أغلب المسيرين، ليس كلهم بالطبع لا يفقهون العمل المحاسبي نتيجة لكون أغلبهم ليس ذووكفاءة في التسيير لأنهم بكل بساطة تقنيين وليسوا مسيرين حقيقيين؛
- عدم وجود سوق لرؤوس الأموال نشط وعدم فعالية البورصة الوحيدة في خلق حركة فعالة لرؤوس الأموال تجعل هناك مبررات لإدارة الأرباح.

من خلال ما تقدم قمنا بتشكيل أربعة أشكال بمقارنة بين القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية ومتوسطها الحسابي لكل شركة على حدى وهي على التوالي الشكل رقم (01) يمثل شركة إتصالات الجزائر ثم الشكل رقم (02) يمثل شركة موبيليس بعد ذلك الشكل (03) يمثل شركة أوراسكوم للإتصالات وفي الأخير الشكل رقم (04) يمثل شركة أوريدوالجزئر فيما يلي تفسير الأشكال كل على حدى :

من الشكل نلاحظ الفرق الكبير والجلي بين المستحقات الإختيارية ومتوسطها الحسابي لسنة 2009 والذي يدل دليلا قاطعا أن في هذه السنة إتصالات الجزائر قامت بممارسة إدارة الأرباح مقارنة بالسنوات المتبقية لفترة الدراسة والتي يأخذنا إلى القول أن هناك سبب غير طبيعي للإرتفاع الكبير الذي سجلته المستحقات الإختيارية حيث يجب قبل الحكم على هذه السنة بالذات الأخذ بعين الإعتبار عدة أحداث إستثنائية، نذكر منها كون هذه السنة هي السنة التي تسبق سنة أول تطبيق لنظام محاسبي جديد وهوالنظام المحاسبي المالي (SCF) خاصة مع إعتماد قوائمها المحولة في دراستنا هذه مما يؤدي إلى تضخيم للمستحقات الإختيارية من خلال إختفاء العديد من البنود المحاسبية من مدونة الحسابات الجديدة، إضافة إلى إختفاء بعض الخيارات المحاسبية كطرق المخزون وظهور خيارات محاسبية جديدة كإعادة تقييم الأصول إلى غير ذلك من التغييرات الجوهرية في الممارسة المحاسبية، بالتالي حصول ممارسات تؤدي بالإرتفاع في المستحقات الإختيارية ربما عن غير قصد فنقول أن شركة إتصالات الجزائر قد قامت بإدارة أرباحها.

بالمقابل نجد أن باقي السنوات قد سجلت مستحقات إختيارية أقل من المتوسط الحسابي لها وبالتالي القول أن شركة إتصالات الجزائر لم تمارس إدارة الأرباح في السنوات المتبقية لفترة الدراسة أي من سنة 2010 إلى سنة 2016 وهذه الفترة التي شهدت بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

نفس الشيء تقريبا بالنسبة لشركة موبليس فمن الشكل رقم (03) نجد أن أكبر قيمة للمستحقات الإختيارية قد سجلت في سنة 2009 والتي تفوق بكثير قيمة متوسطهم الحسابي الذي يدل بالطبع على إستخدام المستحقات الإختيارية من أجل ممارسة إدارة الأرباح خلافا للسنوات التي تليها وهذا واضح جليا عدم تشتت القيم الأخرى على وسطها الحسابي خلافا للقيمة المسجلة سنة 2009 والتي جاءت شاردة جدا وبعيدة عن وسطها الحسابي، بذلك نستطيع ربط ما يحدث في موبيليس وما حدث بشركة إتصالات الجزائر نظرا للإرتباط الكبير بينهم فهي حديثة الإنفصال عليها حيث تم ذلك سنة 2007 فما هوبعيد فما حدث في إتصالات الجزائر ينطبق على شركة موبيليس تماما.

في حين نجد أنه في السنوات الباقية لفترة الدراسة لم تمارس فيها شركة موبيليس إدارة الأرباح بالرغم من وجود قيمة أكبر بقليل من المتوسط الحسابي والتي سجلت سنة 2015 لا نأخذها بعين الإعتبار نظرا لقربها الكبير من قيمة المتوسط الحسابي وبالتالي لا نعتبر الشركة في هذه الحالة أنها مارست إدارة الأرباح، بالتالي نستطيع القول أن شركة موبيليس لا تدير أرباحها ونتائجها جاءت وفق إفتراضاتنا أن شركات قطاع الإتصالات في الجزائر لا تمارس إدارة الأرباح، خاصة وأن فترة الدراسة تعتبر طويلة نوعا ما والتي تعزز نتائج دراستنا.

كذاك نفس النتائج لشركة (أوراسكوم) بحيث وجدنا كذلك أن سنة 2009 شهدت إرتفاع كبير في مستحقاتها الإختيارية مقارنة بالمتوسط الحسابي وهذا واضح جدا في الشكل رقم (03) والذي يدل على أن الشركة هنا قد مارست إدارة الأرباح ونستطيع تفسير ذلك كذلك بالتباين الكبير بين الممارسات المحاسبية القديمة وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF) والذي جاء بالعديد من الممارسات المحاسبية الجديدة والتي ربما جعلت المستحقات الإختيارية تتضخم في القوائم المالية المحولة إلى النظام المحاسبي المالي فهذا الأمر شهدناه في كل شركات عينة الدراسة وهذا راجع لكونها تنتمي لنفس القطاع ولها نفس الممارسات والخيارات المحاسبية.

أما في باقي سنوات فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016 فلا وجود لممارسات إدارة الأرباح حسب الشكل فكل القيم المسجلة للمستحقات الإختيارية جاءت تحت مستوى متوسطها الحسابي وهذا الملاحظ كذلك في الشركتين السابقتين والذي يدل جزما على أن شركة أوراسكوم تليكوم (جيزي) لم تقوم إدارة أرباحها بالرغم من كونها شركة أجنبية وليست جزائرية فربما هي لديها دوافع أكثر لإدارة أرباحها.

من الشكل رقم (04) نلاحظ كذلك أن المستحقات الإختيارية لسنة 2009 أكبر من المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية وهذا دليل كذلك على أن شركة أوريدوقد مارست إدارة الأرباح في هذه السنة أما السنوات الباقية لفترة الدراسة فلم يكن هناك ممارسة لإدارة الأرباح في تلك الفترة إلا الفارق الملحوظ الذي سجلته المستحقات الإختيارية لشركة " أوريدو" في سنة 2011 كذلك والذي يمكن أن نأخذه بعين الإعتبار على أساس أن الفارق كبير نوعا ما والقول أن شركة أوريدوقد مارست كذلك إدارة الأرباح في سنة 2011 .

وبصفة عامة نقول أن شركات العينة لا تقوم بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، رغم بعض النتائج الشاذة التي جاءت ممارسات إدارة الأرباح إيجابية بها ولكن إستثنائية بعضها وقلة الأخرى منها، تجعلنا نجزم بعدم وجود فعلي لممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة وبالتالي تدعيم الدرسات السابقة التي أجريت على شركات أخرى وقطاعات أخرى في البيئة الجزائرية وتأكيد قولها أن لا وجود لممارسات إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية.

III – 3 تحليل النتائج ومناقشتها.

من خلال النتائج التي وصلنا إليها والتي مفادها أن شركات العينة المدروسة كلها لا تمارس إدارة الأرباح وتثبيت فرضية العدم التي وضعناها في بداية الدراسة والتي نستطيع تفسيرها بما يلي :

- إن لبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أثر كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة إعتبارات منها التغييرات الكبيرة التي جاء بها وحداثة تطبيقه التي جعلت الممارسين أوالمحاسبين لا يتمكنون منه بعد بسبب تطبيقه المباشر دون سابق تكوين مما جعلهم مازالوا يتأقلمون معه رغم مرور سبعة سنوات من بداية تطبيقه، حيث أن من بين أكبر شروط إستعمال المستحقات في إدارة الأرباح والتلاعبات المحاسبية أن تكون محاسبا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه ؛
- كذلك نستطيع القول أن البيئة الجزائرية غير محفزة لهكذا ممارسات نظرا لعدم وجود سوق مالي نشط يؤدي إلى منافسة نشطة في التداول كما تعرفون أن للأرباح دور كبير في تحديد سعر الأسهم للشركات وبالتالي تجدهم يمارسون إدارة الأرباح من أجل الرفع من قيمة أسهمهم والرفع كذلك من حجم الشركة ؛
- كذلك الملكية الكلية لجل الشركات الكبرى الناشطة في الإقتصاد الجزائري للدولة بنسبة 100 % مما يجعل حوافز المسيرين محدودة لا تؤديهم إلى ممارسة إدارة الأرباح ففي أغلب الشركات لا يرتبط أجر المسير بأرباح الشركة وهذا من بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالمسيرين إلى عدم اللجوء إلى ممارسة إدارة الأرباح ؛
- كذلك عدم وجود تطبيق فعلي لنظرية الوكالة في الجزائر فإن لم تكن الشركة مملوكة للدولة فإن أغلب وجل الشركات المملوكة للخواص هم نفسهم مسيريها، في هذه الحالة لا وجود لنظرية الوكالة بالتالي لا وجود لمبادئ حوكمة الشركات ؛
- إنغماس الشركات الأجنبية في البيئة الجزائرية من ناحية الممارسات المحاسبية والقوانين خاصة الجبائية منها نظرا لعدم وجود حرية في تطبيق الأنظمة المحاسبية ووجود نظام موحد للإقليم الجزائري لذلك كانت نتائج الدراسة متماثلة بين الشركات الأجنبية والجزائرية ولا وجود لفروقات في ذلك، بالرغم من ملاحظتنا لعدم وجود تجانس بين قوائم الشركات الأجنبية والشركات الجزائرية من ناحية تركيبة البنود نظرا لكونهم ينشطون في قطاع واحد ويستعملون تقريبا نفس البنود المحاسبية ؛
- بالنسبة لسنة 2009 التي لاحظنا وجود ممارسات إدارة الأرباح بقوة نستطيع أن نفسرها بكون أن تلك السنة لا زالت الشركات لم تطبق النظام المحاسبي المالي الجديد أي مازال المخطط المحاسبي الوطني معمول به مما يجعلنا نقول أنه هناك إمكانية لوجود ممارسات حقيقية لإدارة الأرباح نظرا لقدم ذلك النظام وتمرس أغلب المحاسبين عليه ، كما يوجد هناك إحتمال لكون القوائم المالية التي إستعملناها في الدراسة لهذه السنة كانت قوائم محولة من النظام القديم المخطط المحاسبي الوطني(PCN) إلى النظام الجديد النظام المحاسبي المالي (SCF) وهذا راجع لإلزامية ظهور أرقام السنة السابقة في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) الجديد والذي يؤدي ربما إلى تداخل في بعض البنود أوعدم وجود البنود القديمة كتكاليف ونواتج سنوات سابقة في القوائم الجديدة إضافة إلى تغير تصنيف بعض البنود كنتيجة الدورة ، فيؤدي هذا إلى تضخم بعض البنود التي تدخل في حساب المستحقات الإختيارية بالتالي يؤدي إلى زيادتها فتؤثر على حكمنا في قياس ممارسات إدارة الأرباح ؛
- دراستنا جاءت متوافقة مع عديد الدرسات السابقة في البيئة الجزائرية والتي توصلت إلى خلو جل شركات البيئة الجزائرية من ممارسات إدارة الأرباح، بالرغم من كون كل دراسة لها تحليلها لتلك النتائج، والمهم في الأمر هذا التوافق دليل على سلامة المنهج المتبع في دراستنا هذه رغم تواضعها ؛
- عموما لا يوجد أي حوافز مبررة لقيام المسيرين أوحتى بأمر من الملاك أن يتم ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية، فالبيئة الجزائرية وفي ظل النظام المحاسبي المالي " SCF " مازالت عذراء ؛
- جهل العديد من المختصين في الجزائر خاصة المهنيين منهم بهذه الظاهرة وهذا ما إستقيناه من خلال تقصي بعضهم حول الموضوع، والتي إعتبرها الكثير ممنهم أنها ظاهرة غريبة في أوساطهم ومجهولة تماما و لم يتم التطرق لها بتاتا؛
- هناك الوازع الديني كذلك فديننا الإسلامي يرفض أي تصرف فيه غش أوإنتهازية أوتزوير أوأي تصرف منافي للقيم الإسلامية السمحة التي ترفض الكذب والتدليس وإستغلال الآخر.

IV– الخلاصة :

قمنا بدراسة وقياس ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف شركات العينة، و ذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه الشركات والتي من خلالها قمنا بتنفيذ الخطوات التي جاء بها نموذج القياس الذي إعتمدناه وهي أربعة مراحل ، تبدأ بحساب المستحقات الكلية وفق منهج التدفقات والذي يفضي إلى إستخراج الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي إضافة النواتج غير النقدية منقوصا منها مخصصات الدورة ثم المرحلة الثانية تكون بتقدير المستحقات غير الإختيارية عن طريق تقدير معالم معادلة الإنحدار المتعدد الخاصة بالنموذج، ثم ثالث مرحلة والتي يتم فيها حساب المستحقات الاختيارية ويُعَبَّر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية بعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة في النموذج و تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة، وتكون المستحقات الاختيارية كمؤشر للحكم على ذلك من خلال النتائج المحصل عليها بمقارنتها بمتوسطها الحسابي حيث توصلنا الى عدة نتائج ذكرت في نتائج الدراسة.

– ملاحق :

الجدول رقم (01) : مخرجات برنامج SPSS لمعاملات النموذج .

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	،078	،085		،914	،369
	1/At،i	**-1،526E10**	6،007E9	-،459	-2،541	**،017**
	REV-REC	**،042**	،127	،057	،327	،746
	PPE	**-،022**	،072	-،056	-،308	،761
	ROA	**-،842**	،348	-،423	-2،421	**،022**

a. Dependent Variable: TACC

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (02) : معالم معادلة الإنحدار المقدرة للنموذج

المعاملات	القيمة المقدرة
β1	- 15 260 000 000،00
β2	0،042
β3	- 0،022
β4	- 0،842

المصدر : من إعداد الباحثين

الجدول رقم (03) : نسبة شركات العينة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

السنوات	نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح		نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح		المجموع	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
2009	4	100%	0	0%	4	100%
2010	1	25%	3	75%	4	100%
2011	1	25%	3	75%	4	100%
2012	0	0%	4	100%	4	100%
2013	0	0%	4	75%	4	100%
2014	0	0%	4	100%	4	100%
2015	1	25%	3	100%	4	100%
2016	0	0%	4	75%	4	100%
المجموع	7		25		32	

المصدر : من إعداد الباحثين

الجدول رقم (04) : نتائج إختبار ذوالحدين (BINOMIAL TEST) لفرضية ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح

	الفرضيات	عدد المشاهدات	نسبة الظهور	إحتمال ظهور ممارسات إدارة الأرباح	مستوى المعنوية Sig
الحالة الأولى	ممارسة إدارة الأرباح	7	0،22	0،5	0،0021
	عدم ممارسة إدارة الأرباح	25	0،78		
الحالة الثانية	ممارسة إدارة الأرباح	7	0،22	0،75	0،0000
	عدم ممارسة إدارة الأرباح	25	0،78		
الحالة الثالثة	ممارسة إدارة الأرباح	7	0،22	0،25	0،4324
	عدم ممارسة إدارة الأرباح	25	0،78		

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (01) : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي (لشركة إتصالات الجزائر)

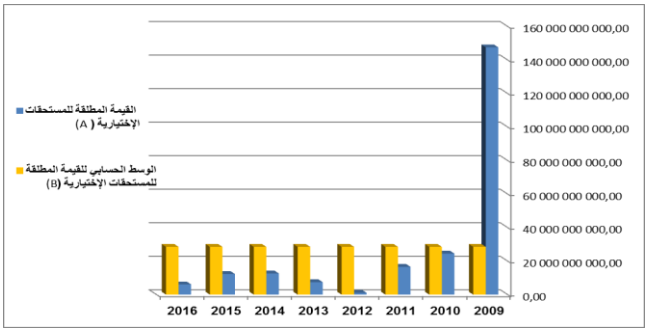

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (02) : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي (لشركة موبيليس)

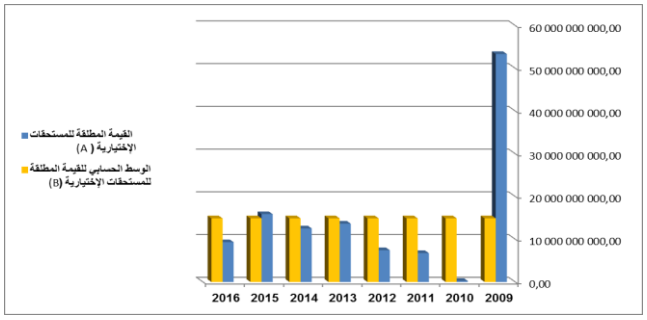

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (03) : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي (لشركة أوراسكوم)

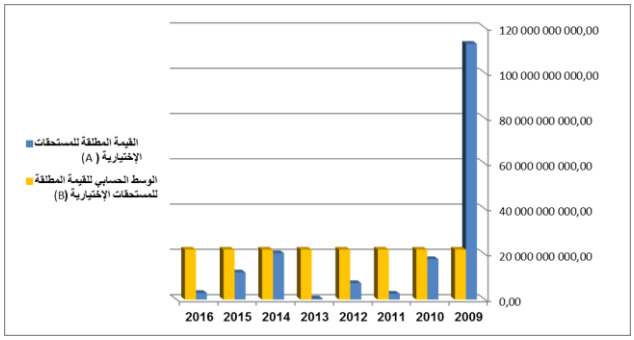

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (04) : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي (لشركة أوريدو)

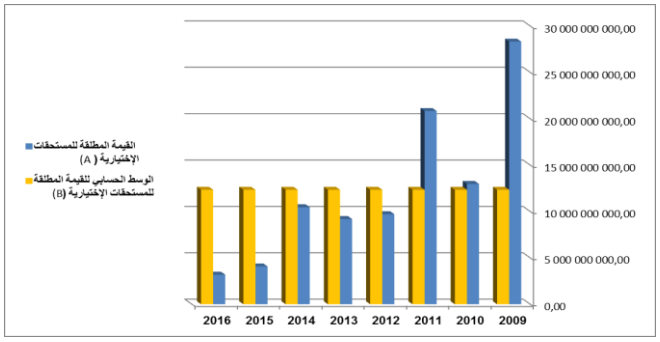

المصدر : من إعداد الباحثين

– الإحالات والمراجع :

[1].بوسنة حمزة : " **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**", رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

[2]. محمد جاسم محمد : " **أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at 2005 على قيمة الشركة – تحليل حالة مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009 ولغاية 2013**) " مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية , المجلد الرابع عشر , العدد (1) جامعة الكوفة العراق 2017. ص 386- 416.

[3]. Fei Guo & Shiguang Ma "**Ownership Characteristics and Earnings Management in China**" The Chinese Economy Translation and Studies Volume 48، Issue 5 – University of Wollongong - Australia - 2015 pp. 372 – 395.

[4].Sarra Elleuch Hamza ،" **Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens**" ،Comptabilité - Contrôle – Audit 2012/1 (Tome 18) ،p. 39-65.

[5]. Joshua Ronen، Varda Yaari **: Earnings Managment، Emerging Insights in Theory، Practice، and Research**، Springer Edition، New York، USA، 2008. p. 25.

[6]. Healey، P.M.، and J.M. Wahlen **'Commentary: A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting'**. Accounting Horizon 13، 1999، pp.365-383

[7]. Parfet William **'Accounting subjectivity and earnings management : A preparer perspective'**. Accounting Horizon 14 - 4، 2000، pp.481-488

[8]. عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي : **إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015 . ص22.

[9]. عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي : **إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015 . ص25و26.

[10]. معن نعمان الصرصور : "**إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي**"، دار جليس الزمان، عمّان، الأردن، 2014 . ص37.

[11]. أمينة فداوي "**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014 ، ص 117 (بتصرف).

[12]. فداوي أمينة " **نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح** " (مرجع سابق) ص 131.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد الغني بن عمارة، مسعود كسكس، محمد زرقون (2018)، **ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع الاتصالات بالجزائر – دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009–2016)** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 26–42.